محمد النقاش

الثورة اللبنانية .. والغزو السوري

من العسير على المرء الا يعتقد أن مياها كثيرة جرت تحت جسور الاحداث اللبنانية في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وأن قوى كبيرة من المنطقة وخارجها مدت اصابعها طي الخفاء الى خيوط المأساة بعد انفجارها ، بل ربما اسهمت في التمهيد لها واشعال فتيلها .

ذلك انه ليصعب على المرء ان يرى هول الفتنة واتساع لهيبها ، ويصدق أنها من فعل شعب اشتهر بالوداعة والمسالمة ، فاذا هو يتحول بين عشية وضحاها الى ذئاب جائعة تقتتل اقتتالا بلغ من العنف والشراسة والفظاعة مبلغا تجاوز كل حد وفاق كل تصور . واعجب ما فيه ان من بدأه وصعده منذ البداية الى أعلى درجات التصعيد كان الفريق السيد في النظام القائم ، وبالتالي المتمتع — او الاكثر تمتعا — بنعمه وخيراته وامتيازاته . فالمعتاد أن يثور المظلومون والمحرومون ويتهافتوا على ضرب المحظوظين وتحطيم دورهم وقصورهم . أما ان يثور هؤلاء على اولئك فيعملوا في رؤوسهم الرصاص ، ويدكوا أكواخهم وخيامهم ، فهذا ما لا نعرف له سابقة في غير احداث لبنان ، تلك التي شهدت ولادة « ثورة مضادة » قبل قيام الثورة .. وكأنما شاء أهل اليسر والثراء ان يشنوها « ثورة وقائية » على أهل البؤس والشقاء . . .

●

بالطبع هناك نوع من التبسيط او من الرمز او من « الاختصار البرقي » ، حين نطلق على طرفي النزاع في لبنان اصطلاح اليمين واليسار . فالواقع أن النزاع ليس عقائديا صرفا ، ولا طبقيا محضا . ان عناصر اخرى تتداخل وتتدخل بقوة . ويمكن توضيح الصورة بالاتي :

اليمين هو اكثرية المسيحيين مع مركز ممتاز للطائفة المارونية . وهو الفريق الناظر الى القومية العربية نظرة تتفاوت بين الانكار والتنكر والقبول على مضض ، أي الترحيب « بالغنم » الذي تجلبه العروبة ورمي او تجاهل « الغرم » الذي قد تفرضه ظروف استراتيجية او طارئة .

أما اليسار ، فهو اكثرية المسلمين مع انتماء عربي يكاد يكون شاملا ناجزا .

وقد لا يعرف القاريء العربي ان لبنان هو القطر العربي الوحيد الذي يصح القول انه مركب تركيبا اصطناعيا . ركبه الاحتلال الفرنسي ، في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، بلسان القائد المحتل الجنرال غورو ، حين أعلن في ٥ ايلول ١٩٢٠ قيام « دولة لبنان الكبير » : وقصده من ذلك اقامة قاعدة ثابتة للنفوذ الفرنسي والولاء للغرب في الشرق الادنى . وكانت نواة الدولة الجديدة « متصرفية لبنان » التي تمتعت عام ١٨٦٤ باستقلال ذاتي ضمن السلطنة العثمانية . وضم اليها معظم مدن الساحل اللبناني من طرابلس الى صور مرورا ببيروت وكذلك الاقضية الاربعة في البقاع والشمال والجنوب . وكانت النواة ذات اكثرية مسيحية والمضموم ذا اكثرية اسلامية . ولعل الجنرال غورو اضطر الى تكبير لبنان بهذا الشكل «الخطر» الذي نقض غزل الفكرة الاساسية (وهي انشاء دولة مسيحية بأكثرية مارونية ترجع الى روما وتحفظ ولاء قديما لـ « أم الكثلكة » في اوروبا : فرنسا) نقض الغزل باضافة جرعة اسلامية كبيرة تؤلف نصف سكان الدولة الجديدة . اضطر الى ذلك بدافع اقتصادي . لان لبنان الصغير ؛ بضيق رقعته وافتقاره الى موانيء ، ثم بشح موارده الطبيعية ، ما كان بالكائن المؤهل للحياة .

وبفضل عطف الانتداب الفرنسي على الطوائف المسيحية — لا سيما الطائفة المارونية التي كان يعتبرها حليفا طبيعيا له ، وبفضل تفوق هذه الطوائف على الطوائف الاسلامية في حقل الثقافة الناجم اساسا عن تحرر الاولى عقائديا وعاطفيا ومن بعد سياسيا وعسكريا من السلطنة العثمانية وقيودها ثم بفضل تنكر معظم المسلمين لا سيما في اوائل سني الانتداب — للسلطة الاجنبية واحجامهم عن التعاون معها والاندماج في اجهزتها ووظائفها ، حقق المسيحيون ازدهارا نسبيا كبيرا . هذا الى جانب شعورهم بالاعتداد والاعتزاز لقيام اول دولة في الشرق (ولو تحت الوصاية الاجنبية) يحس فيها المواطن المسيحي انه سيد ، او قل على الاقل انه فوق المواطن المسلم بدرجة . . .

وبديهي أن الانتداب حين قرر اقحام « الديمقراطية الغربية» على لبنان ، قذفه بنسخة من دستور الجمهورية الثالثة القائمة يومذاك ، بعد « تشويهه » ببضعة تجديدات وتعديلات تتنافى وطبيعة النظام الديمقراطي البرلماني ونهج تطبيقه . كما تخص الفريق المسيحي « الحليف » بامتيازات محسوسة ، وتسهل على سلطات الانتداب تصريف الامور على هواها ، عن طريق التعامل مع فرد « موثوق » .

هذا الفرد كان رئيس الجمهورية . وكان العرف يقضي ان يكون مسيحيا . ولم يلبث ان اصبح المنصب وقفا على ابناء الطائفة المارونية . لكن بينما رئيس

الجمهورية في كل نظام ديمقراطي برلماني «يملك ولا يحكم» كما يقولون أي أنه غير مسؤول ، وهو مجرد حام للدستور وحكم (بفتح الكاف) يشرف على الفصل بين السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فالدستور اللبناني « المشوه » خلع عليه جميع السلطات التي تتمتع بها عادة في هذا النظام رئاسة الوزراء . ولم يبرك لرئيس الوزراء ، وهو مسلم بداعي العرف ايضا ، الا « شكليات » تنحصر في التوقيع مع رئيس الجمهورية على المراسيم ، وتلقي سهام المعارضة في البرلمان على أعمال كل نصيبه فيها أنه وافق عليها طوعا اوكرها ..

وورث العهد الاستقلالي هذا النظام بعجره وبجره ، ومنه الجيش الذي كان « فرقة خاصة » في جيش الشرق الفرنسي . ولا داعي لتنبيه القارىء الى ان قوانين هذا الجيش وملاكاته كانت من طراز الدستور .. فهو يأتمر مباشرة بأوامر رئيس الجمهورية .. وضباطه باكثريتهم الساحقة من المسيحيين ، ومن الموارنة بوجه خاص ..

وثبتت التركة التي كانت تضمن للمسيحيين علاوة على ذلك اكثرية في البرلمان .. ربما كانت اكثرية واقعية او قريبة من الواقع في تلك الايام بتعهد يجعل هذه الاكثرية « أبدية » بنسبة ٦ الى خمسة (أي لو كان اعضاء المجلس ١١٠ اعضاء ، فيجب ان يكون ستون منهم مسيحيين وخمسون مسلمين) بصرف النظر عن أي تغيير في تعداد السكان .. وأدى ذلك الى الامتناع عن اجراء أي احصاء عام ، مما تعتبره الدول الحديثة ضرورة للتخطيط الاقتصادي في المستقبل القريب او البعيد .

بالرغم من جميع هذه العاهات والعلل في النظام اللبناني ، لا سيما من حيث التمييز الطائفي ، فقد يدهشك أن تعلم بأن الحس الطائفي راح تتقلص ويتناقص في اعوام الاستقلال الاولى . كان كل حزب بما لديهم فرحين .. الفريق الانعزالي رسخ قواعده في السلطة بدعامتين سياسية وعسكرية ، هما رئاسة الجمهورية والجيش ، واطمأن الى المصير .

واما الفريق اليعربي فرأى لبنان ينخرط في جامعة الدول العربية ، واطمأن الى استعرابه استعرابا تتسارع خطاه كلما اشتد ساعد « الاخوان والجيران » وكان هذا الفريق يفضل الجوار العربي ، **ويفضل تاريخه في المنطقة**، متحررا من كل عقدة خوف تتحكم عادة بالاقليات او مطمئنا هو الاخر الى فعالية التطور في المستقبل .

كان كل شيء يسير في تؤدة على ما يرام ، فقد حل محل النصوص الدستورية نوع من « لباقة اللاعبين » كما في الاصطلاح الانكليزي ، بين أهل الحكم ، وكلهم على اختلاف انتمائهم الطائفي من طبقة واحدة هي طبقة الجاه الموروث **والبورجوازية الكبيرة** . ويومذاك لم تكن الموجة الشعبية العارمة **التي دفعت** بها ثورة جمال عبدالناصر في الوطن العربي الكبير قد ارتفعت واتسعت وكانت السياسة « التقليدية » هي الراجحة . وكان للنظام اللبناني حسنة رافقته حتى اندلاع الحرب الاهلية التي نحن بصددها ، هي حرية القول ، لا سيما في الحقل السياسي . ففيها متنفس لما تضيق به الصدور وتبرم به العقول .

وكان فساد الحكم بانتشار الرشوة والمحسوبية في اواخر عهد المرحوم الرئيس بشارة الخوري ، وتجديد الولاية له رغم ذلك ، سببا في اول انتفاضة شعبية قادها ثمانية نواب من مجموع ستة وسبعين ، وكانت هذه الانتفاضة بقيادتها وجنودها بعيدة كل البعد عن الطابع الطائفي ، وقد نجحت في ارغام الرئيس على الاستقالة ، ثم انتخاب السيد كميل شمعون رئيسا جديدا للجمهورية في صيف ١٩٥٢ .

وكان السيد كميل شمعون معروفا بعدم التعصب وبشعبيته في المنطقة الاسلامية من دائرته الانتخابية ، والتصاقه بالعرب يدافع عن قضيتهم الكبرى «فلسطين» ويتنقل بين عواصمهم حيث يستقبل استقبال الاصدقاء الخلص .

ومع ان عهد الرئيس شمعون لم يثبت انه أقل فسادا من عهد سلفه ، فقد ظلت الامور تسير في لبنان سيرها الطبيعي الى ان وقعت حرب السويس عام ١٩٥٦ وخرج منها عبدالناصر منتصرا ، والغرب الاوروبي،ممثلا بفرنسا وبريطانيا مهزوما ، وعندذاك حدث « انقلاب » في نفس الرئيس شمعون وسلوكه ، فاذا به يحس وكأن الحماية الغربية التقليدية لمسيحيي الشرق قد تقلص ظلها وانتهى امرها . فسارع الى تبني مبدأ ايزنهور (الرئيس الاميركي حينذاك) بملء الفراغ ... أي انشاء بديل في الشرق العربي عن النفوذ الغربي الاوروبي التقليدي ،عرف بحلف بغداد ، وألف شمعون مع نوري السعيد والملك حسين الثلاثي العربي الذي يدعمه ، فيما كان عبدالناصر يحاربه ومعه بقية الدول العربية ، بما في ذلك السعودية التي كانت تعارض الحلف المذكور ، لا كرهاً بأميركا والغرب ، بل خوفا من ان يستقوي به المحور الهاشمي بغداد — عمان .

ويعزو بعضهم تصرف الرئيس شمعون على هذا النحو ، اما الى رواسب مسقط رأسه « دير القمر » المتحدرة من مذابح عام ١٨٦٠ وهروع فرنسا لانقاذ الموارنة ، واما لكونه « صديقا » سريا لبريطانيا ، واما للامرين معا . المهم ان شرخا قد نشأ في اعقاب موقفه هذا بينه وبين القاعدة العربية اللبنانية العريضة التي آزرته وحملته الى رئاسة الجمهورية . وجرت انتخابات عامة عمل فيها الرئيس شمعون بالمشروع وغير المشروع على استبعاد معظم قادة المعسكر العربي في لبنان ، والاهم انه ، وهو الذي لم يعرف عنه تحمس لحضور القداديس في الكنائس ، راح يطوف على الكنائس في مختلف الارجاء ،

لابسا مسوح « بطرس الناسك » داعيا من طرف خفي لا الى حرب صليبية بل الى « وعي صليبي » ينبه الى « الاخطار المحدقة » بمسيحي لبنان وسائر الشرق من جراء المد الناصري « المهدد » بطابعه القومي العربي التحرري من كل نفوذ اجنبي ، التقدمي على الصعيد الاجتماعي .

وهكذا ، حدثت ثورة ١٩٥٨ على شمعون وسياسته في مؤازرة حلف بغداد . ولم تأخذ هذه الثورة أي لون طائفي ، لان كثيرين من التقدميين المسيحيين انضموا اليها أو ناصروها أو لم يحاربوها . ونجحت في تحقيق اهدافها ، رغم انتهائها بصيغة التسوية اللبنانية الشهيرة « لا غالب ولا مغلوب » ، فقضي على حلف بغداد قبل ان يبصر النور وحيل بين شمعون وتجديد ولايته في رئاسة الجمهورية .

●

كان القصد من رواية هذه التفاصيل اثبات شيء أساسي . هو ان المسلمين في لبنان لم يقوموا يوما بثورة من أجل الحصول على ما هو حق لهم في الحكم والادارة والجيش . وهذا على الرغم من استفزازات شمعون واستفزازات الكتائب التي استماتت في خلع الطابع الطائفي على ثورة ١٩٥٨ واظهارها بمظهر صراع مسيحي ـ اسلامي . فالمسلمون كانوا يتسامحون أو قل يتريثون في اثارة مسألة « الامتيازات » التي ينعم بها المسيحيون، لا سيما الموارنة ، بموجب العرف والدستور والميثاق . لكنهم لم يكونوا يتسامحون او يتريثون في شيء واحد ، هو ان يعود « لبنان » مقرا او ممرا للاستعمار .

ومع ذلك ، لا نستطيع ان ننكر ما ايقظ موقف شمعون والكتائب من حس طائفي عام في البلد ، وهو حس كان آخذا في التضاؤل . لكن موقف الرئيس فؤاد شهاب قائدا للجيش ، ثم خلفا لشمعون في رئاسة الجمهورية ، موقفه سواء في ممالأة السياسة العربية الناصرية او في اعتماد مبدأ «المناصفة» في الوظائف بين المسلمين والمسيحيين ، راح يعيد المياه الى مجاريها شيئا فشيئا الى الوطن الصغير . ولنذكر بأن الوجود الفلسطيني لم يؤلف في ثورة ١٩٥٨ عاملا بارزا بأي شكل اللهم الا على صعيد العواطف . فالفلسطينيون لم يكونوا قد تحولوا باعداد متصاعدة من لاجئين الى فدائيين . كانوا لا يزالون اداة طيعة للسلطة ... هذا ان لم تقل موضع نوع من انواع « الاضطهاد » .

على ان نظام الرئيس شهاب الذي كان فيه الحكم مقسما بين سلطة حقيقية للجيش « ـ بواسطة المكتب الثاني » ـ وسلطة رجراجة للواجهة الديمقراطية ، لم يثبت أنه افضل مما سبق ، لا من حيث محاربة الفساد ولا من حيث التصاقه التصاقا عضويا بالقضايا القومية العربية . فالفساد أخذ ينتقل تدريجيا من صفوف السياسيين الى صفوف العسكريين لا سيما بعد انتهاء ولاية الرئيس شهاب وحلول الرئيس شارل حلو محله ، مع بقاء النفوذ للمكتب الثاني . كما أن التعاطف مع القضايا العربية ظل مقتصرا بوجه عام على التأييد الكلامي . ولم يبذل أي جهد حقيقي لتعزيز الجيش بحيث يصبح قوة ضاربة أو قوة صمود مع سواه من الجيوش العربية المجاورة في وجه اسرائيل . وانما عزز بوصفه التقليدي « قوة قمع » أو شرطة خارقة لحماية النظام وامتيازات المستفيدين منه .

وغني عن البيان أن المجتمع اللبناني كان يتطور بفضل الايام والاحداث . وكان يساعده على مزيد من التطور هذا النظام نفسه ، بما فيه من حسنات وسيئات. كانت الحريات السياسية والصحافية النسبية تتيح له التفاعل بتبادل الاراء ، وكل انواع الصراع الفكري ، كما كان النظام الاقتصادي الحر ، بل « الفوضوي » بما يتيح من تكديس الثروات بالحلال والحرام ، وغالبا بالحرام ... (وهو-تكديس ساعد عليه بقاء لبنان وحده تقريبا متحررا من نفقات الدفاع ، منفلتا من قيود التوجيه وطلائع الاشتراكية العربية ، الى جانب تزايد واردات النفط) قد بدأ يغير وجه لبنان الطبقي المألوف المتمثل في تقارب نسبي فيوسع الهوة بين الطبقات ، ويرفع مستوى العيش على الطبقات الفقيرة والمتوسطة حتى اصبح بدل ايجار البيت المتواضع يأكل نصف دخل العامل والموظف .

بالطبع ، كانت هناك جهود لتوفير الضمان الاجتماعي ، لكن هذه الجهود كانت أضأل من ان تسابق موجة ارتفاع الاسعار ، وموجة تزايد المطالب .

المهم أن اليسار اللبناني الذي أشرنا اليه انفا ، تكون تحت ضغط عوامل داخلية وعربية وخارجية . وكانت نكسة ١٩٦٧ بمثابة السوط الذي الهب ظهر العوامل جميعا .

ولئن كان العامل الطائفي (الاسلامي) يلعب دورا في صفوف هذا اليسار ربما في اعماق الحس ، فهو لم يكن يلعب دورا فاعلا على صعيد النضال . كان النضال عربيا صرفا ، تحرريا دون شك ، جانحا الى العدالة الاجتماعية ولون من الوان الاشتراكية ، متعاطفا في الخارج مع القوى الاشتراكية المناوئة للاستعمار بشكليه القديم والحديث . اما اليمين ، فعكس هذا كله .

وكان من طبيعة الاشياء وقوة الاشياء ، أن ينشأ تعاطف وتجاذب بين اليسار اللبناني والمقاومة الفلسطينية لان البنية واحدة ، والاهداف واحدة . فاليسار اللبناني يعاني على ارض الوطن ـ بسبب حكم اليمين المدني والعسكري على السواء ـ نوعا من الغربة . والمقاومة الفلسطينية تعاني على هذه الارض غربة مزدوجة . وكل غريب للغريب نسيب ..

وهنا لا بد من توضيح شيء مهم . وهو أن اليسار اللبناني لم يقم بأية حركة ، بل ولا بأي تحرك في سبيل الحصول على مزيد من النصيب في السلطة والوظائف ، لاغراض مادية . وان الفلسطينيين لم « يدفعوا » اليسار الى المطالبة بحقوقهم المهضومة ... كل ما حدث ان اليسار تضامن مع الفلسطينيين ضد السلطة حين حاولت مرتين ، مرة في عام ١٩٦٩ ، ومرة في عام ١٩٧٣ ، تصفية المقاومة . واستطاع اليسار ان يحبط المحاولتين .

وفي المحاولة الثالثة عام ١٩٧٥ ، استيقظ اليسار على حقيقة لا مفر من أخذها بعين الاعتبار . فنظام الحكم اللبناني القائم لم يكن مجرد نظام امتيازات لفريق من اللبنانيين ، في حقل السلطة والمنافع الاقتصاديةوالثقافية، بل كان اداة خطرة في أيد غير مأمونة على عروبة لبنان ، وعلى المصير العربي كله . ادرك اليسار أن لا بد من تصحيح هذا النظا ملدرء هذا الخطر . لا سيما حين رأى السلطة المحصورة في رئاسة الجمهورية (المارونية) تتعاون مع قوى « شعبية » مارونية انخرطت في « ميليشيات » دربت وسلحت ضد الوجود الفلسطيني من جهة ، وضد الانتماء العربي والولاء العربي في لبنان من جهة ثانية .

هكذا انفجرت الثورة في لبنان . فجرها اليمين اما ليقطع الطريق على امكان تعاظم اليسار وعلى حرمانه بالطرق الديمقراطية ما تمتع به على امتداد خمسين عاما من امتيازات ومكاسب ، واما مدفوعا من قوة خارجية لتصفية المقاومة الفلسطينية واليسار دفعة واحدة . واما للهدفين معا . وبذلك ترسخ التحالف العضوي بين الفريقين المستهدفين لخطر الابادة ، وهبا للدفاع عن النفس .

وانه لمن الهزء بالحقيقة ، وامتهان الشعبين اللبناني والفلسطيني ، ان يصور بعضهم الحرب الدائرة في لبنان منذ حوالي ستة عشر شهرا على أنها « اقتتال طائفي » ومن أجل مكاسب مادية . وان حافظ الاسد حين وقف ذات يوم ليقول في اجتماع عام « ان ما يقتتل اللبنانيون من أجله لا يستحق ذبح دجاجة » ليؤكد أحد أمرين : اما ان الرئيس السوري لا يستحق المكان القيادي الذي هو فيه لجهله ما يجري حوله جهلا مطبقا ، واما انه مولع بالدجاج الى حد تفضيله على الوف ارواح البشر ..

ان اليسار والمقاومة قاتلا ويقاتلان في لبنان من أجل عروبة لبنان ، من اجل خرطه في صف الدول العربية المتحررة ، من أجل سلامة الوجود الفلسطيني الذي لم يتفتح ويزدهر سياسيا وعسكريا على أي ارض عربية تفتحه وازدهاره على ارض لبنان ، بفضل مؤازرة شعب لبنان العربي . فأن كان هذا كله لا يستحق ذبح دجاجة ... في نظر من يدعي قيادة جزء كبير من النضال العربي التحرري ، فما الذي في نظره يستحق أغلى التضحيات وأندر البطولات ؟

الواقع ان الدور الذي أدته سوريا في المأساة اللبنانية ـ الفلسطينية هذه ، قد تجاوز كل حدود التوقع والتصور . فمن كان يخطر له حتى في المنام ان سوريا تقف من هذه الاحداث العربية التاريخية موقف المتفرج ، ثم موقف الوسيط « المحايد » ، ثم تسفر فجأة عن وجهها ، فتصبح طرفا في النزاع ، يساعد الفريق الانعزالي الرجعي ويصب جام نيرانه من كل الاسلحة ، حتى سلاح الحصار والتجويع ـ على فريق العروبة والتقدم ؟

ان سوريا ، عند محاولة فرنجية وقائد الجيش اللبناني اسكندر غانم تصفية المقاومة الفلسطينية ، سارعت فأغلقت الحدود . كان هذا التدبير السريع عاملا بارزا مع بقية العوامل (رد المقاومة وتأييد اليسار لها) في وقف الهجمة الانعزالية وخنقها في المهد . فلماذا وقفت سوريا عام ١٩٧٥ موقفا ادهش الاعداء قبل ان يحير الاصدقاء ؟

ان موقف سوريا هذا جاء اخطر وأبشع من موقف الملك حسين نفسه في ايلول الاسود عام ١٩٧٠ . فملك الاردن على الاقل لم يحسب يوما على قائمة العروبة المناضلة التقدمية كما هي حال سوريا . وهو لم ينكر انه يقاتل الفدائيين ، ولو انه زعم مقاتلة الفدائيين «غير الشرفاء » .. وحركة المقاومة حينذاك لم تكن قد اتخذت المكان العربي والدولي الذي لها الآن . فما الذي دفع دمشق الى ركوب هذا المركب الخشن الى جانب التهافت على ابادة اليسار اللبناني، حليفها الطبيعي ، لو صح انها على الطريق الذي تدعيه ؟

سواء كانت هناك مؤامرة او انها قامت فيما بعد أو أنها لم تكن ابدا ، فلا مفر من تسجيل الوقائع التالية:

١ ـ ان الولايات المتحدة الاميركية « باركت » المبادرة السورية منذ البداية ، ولم تعترض عليها حتى حين أصبحت تدخلا عسكريا على اوسع نطاق ممكن .

٢ ـ ان اسرائيل نفسها وقفت موقفا مماثلا او مشابها للموقف الاميركي . وكانت تبدو فرحة بالغزو السوري للبنان .

٣ ـ ان نظام حافظ الاسد الذي اقام الدنيا على اتفاق سيناء ، لانه ضرب القضية الفلسطينية وطلق التضامن العربي ، أقدم « منفردا » هو الاخر على ضرب الفلسطينيين . فما فائدة تحرير الارض الفلسطينية ـ هذا في حال قدرة حافظ الاسد على ذلك ـ بعد القضاء على شعلة الشعب الفلسطيني وثورته ؟

٤ ـ ان دمشق حافظ الاسد قد امطرت العرب والعالم بوابل من الكذب قلما سبق له مثيل . فهي فيما كانت مدافعها وقاذفات صواريخها تصب حممها على معاقل الفلسطينيين واليسار اللبناني ، كانت لا تنفك

تؤكد أنها لم تأت الى لبنان لضرب الثورة الفلسطينية ، وانما جاءت بمهمة قومية انسانية ، هي حقن الدماء والحيلولة دون التقسيم . وبينما كانت قواتها تفك الحصار عن مواقع الانعزاليين وتوفر لهم ما تيسر من المؤن ، كانت تفرض حصار التجويع على مواقع الفلسطينيين والحركة الوطنية اللبنانية برا وبحرا وجوا. كما تزعم دمشق أنها مختلفة مع « بعض » الفصائل الفلسطينية ، فمع أي فصائلهم هي متفقة عدا «الصاعقة» التي هي صنيعتها ؟

٥ ـ تساءلت دمشق هل تكون جونيه (« عاصمة » الانعزاليين الموقتة) وغيرها من قرى الجبل الطريق الى فلسطين المحتلة ؟ فهل لنا أن نسال دمشق : هل تكون صوفر وصيدا وبيروت الطريق الى الجولان أيها الاخوان؟

سادسا ـ تلوم دمشق المقاومة لانها « تدخلت » في شؤون لبنان الداخلية ، وناصرت فريقا على فريق . فمتى حدث هذا التدخل ؟ او لم يكن دفاعا عن النفس بعد اعتداء الفريق الانعزالي على الامنين وغير الامنين من الفلسطينيين ؟ وهل كانت دمشق تنتظر ان تقف المقاومة موقف الحياد والمساواة بين الذين يريدون تصفيتها والذين قاتلوا وقتلوا من اجل بقائها ؟ أهكذا تفهم دمشق روح الاخوة والتضامن ؟ الصحيح انها فهمتها على أسوأ من ذلك .. حين راحت تقاتل في صف الانعزاليين والمنحرفين والرجعيين وتقتل الاشقاء الحقيقيين .. مما تهتز له عظام شهداء سوريا في قبورهم غضبا وغيظا .

سابعا ـ حتى كتابة هذه السطور ، كانت مساعي جامعة الدول العربية ما انفكت تتعثر « لوضع حد للمأساة » العربية في لبنان . وذلك بسبب مداورات دمشق ومناوراتها . مع العلم بأن هذه المساعي هي اصلا في منتهى الميوعة والبطء ولم تتكشف لحظة واحدة عن رغبة في الحسم ،مما قد يفضي الى أوخم العواقب .

مهما يكن الامر ، فأن الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية وطليعتها اليسار اللبناني ، تقاتل في بسالة ما بعدها بسالة دفاعا عن حقها وبقائها . بل دفاعا عن كل ما هو نبيل وعظيم في تاريخ امتنا ومصيرها . ان قتالها على ارض لبنان ليس أقل شرفا وفعالية من قتالها على ارض فلسطين المحتلة . فالشعوب الحية طالما قاتلت حيث تستطيع وحيث تقضي الحاجة في سبيل البقاء . وهو قتال لتحرير الانسان العربي اولا . فما جدوى تحرير الارض ان كان هذا الانسان سوف يحيا فوقها في ظل نظام كنظام الملك حسين او حافظ الاسد ؟ هذا مع العلم ان الاحرار وحدهم هم القادرون على تحرير الارض وما عدا ذلك هراء ووهم ، والدليل ان من يعجز عن تحرير الجولان « يتلهى » بغزو لبنان !...

محمد النقاش

*** مقدمة الترجمة العربية لكتاب بيار فالو : « لبنان على فوهة البندقية » الذي يصدر عن دار الاداب هذا الشهر .**

(معركة لبنان)

عدد خاص من « الآداب »

العدد القادم من « الآداب » ، الذي نرجو ان نتمكن من اصداره في شهر ايلول (سبتمبر) ، سيكون عدداً خاصاً ب « معركة لبنان » ، وسيضم أهم ما استوحاه الادباء والمفكرون العرب ، شعراً وقصة ودراسة ، من هذه المعركة البطولية التي التحمت فيها قوى الثورة الفلسطينية والثورة اللبنانيــــة .